المقدمة

يُوضَع التقرير السنوي لمراقب الدولة لعام 2022 على طاولة الكنيست ويُنشَر للجمهور وفق قانون مراقب الدولة، 1958 [الصيغة المُدمجة]. يتضمّن التقرير 26 فصلًا، ويُعنى بالوزارات، مؤسّسات الدولة، المنظومة الأمنيّة، والشركات والمؤسّسات الحكوميّة. تطرح فصول التقرير على جدول الأعمال العامّ نتائج نقديّة هامّة تتعلّق بكافّة مجالات الحياة، ومن ضمنها: رفاهيّة الفرد، الاستدامة، نُظم المعلومات وحماية السايبر، الأمن القوميّ، الأطفال والشبّان، الإدارة والتنظيم والإشراف وتنفيذ القانون.

وفق رؤيا مراقِب الدولة ومفوّض شكاوى الجمهور، فإننا نعمل على موضَعة نشاطات مراقبة الدولة بصفتها مراقبَة تحثّ على العمل، مراقَبة مُبتكَرة، مرتبطة بالواقع، وناجعة، تُعنى بالمجالات الأساسيّة للهيئة الخاضعة للرقابة وتركّز على المواضيع ذات الطابع الاجتماعي، على خدمة المواطن، وكذلك على المخاطر الجوهريّة التي تؤثّر على نشاط المُراقَبين. كلّ ذلك إلى جانب مواضيع تتعلّق بالإدارة السليمة والنزاهة.

إليكم ملخّصًا لبعض الفصول التي يتضمّنها هذا التقرير:

الفصل الذي يُعنى **بالتقارير الماليّة لدولة إسرائيل ليوم 31 كانون الأول 2020 - المَدينون والأرصدة المَدينة** يُشير إلى أنّ بند المَدينين والأرصدة المَدينة في تصاعُد في السنوات الأخيرة - من نحو 49 مليار شيكل عام 2015 إلى نحو 69 مليار شيكل عام 2020 (بعد خصم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها). كما وتبين خلال أعمال الرقابة أنّ قسمًا كبيرًا من أعمال الوزارات في هذا الشأن يتمّ يدويًّا، لا بعمليّات أوتوماتيكيّة. يصعّب ذلك على التحكّم بإدارة الدَّين ومنع التأخير في السداد، ويؤدّي إلى تفاقم الديون. وقد كان لأزمة كورونا تأثير كبير على التقارير الماليّة لسنة 2020: انخفضت مداخيل الدولة عام 2020 بنحو 17 مليار شيكل بالمقارنة مع عام 2019، وازداد العجز المُحاسَبي إلى نحو 236 مليار شيكل؛ لا توجد مُطابَقة في التسجيل المحاسَبيّ للديون التي تُحيلها الوزارات لعناية مركز جباية الغرامات، الرسوم والنفقات. بعض الوزارات تُبقي تسجيل الدَّين في سجلّاتها حتى بعد إحالته لمعالجة مركز جباية الغرامات، ويمكن أن يؤدي الأمر إلى ازدواجيّة تسجيل أرصدة الدَّين في التقارير الماليّة المُوحَّدة للدولة. على قِسم المحاسِب العام أن يكمل تطبيق منظومة الجباية الشاملة، ليكون بالإمكان الحصول على صورة واضحة ومُتاحة للوضع القائم بالنسبة لحالة المَدينين ومعطيات الجباية. إضافةً إلى ذلك، عليه العمل على تحسين عمليّة جباية الديون للوزارات عبر سلطة التنفيذ والجباية، وعلى جباية كامل الديون. إدارة الديون وجبايتها أمران هامّان من أجل الحفاظ على ممتلكات الدولة وتحصيل كامل حقوقها.

يتضمّن هذا التقرير رقابة على موضوع **الإشراف على نزاهة انتخابات الكنيست الـ 24**. تبيّن أنّ كلفة تفعيل منظومة الإشراف بلغت 51 مليون شيكل، وأنّ عدد المُشرفين على نزاهة الانتخابات ازداد

بأربعة أضعاف بين انتخابات الكنيست الـ 22 وانتخابات الكنيست الـ 24؛ لم يبدأ المقر الإداري بتنظيم التشريع حول منظومة الإشراف ووضع كاميرات في لجان الصناديق؛ وفي انتخابات الكنيست الـ 24 استخدمت جهات غير مُخوَّلة كاميرات في غُرف الصناديق. تبيّن أيضًا وجود عُيوب في تفعيل منظومة الإشراف: 18% من كامل لجان الصندوق التي عُرّفت على أنّها "صناديق اقتراع حسّاسة" عملت دون مُشرف في يوم انتخابات الكنيست الـ 24؛ 34% من المُشرفين لم ينجحوا في استخدام التطبيق الخاصّ للإبلاغ عن شكوك بالمساس في نزاهة الانتخابات؛ بسبب نقص المعلومات في النُّظم المحوسَبة للجنة الانتخابات المركزيّة (في نحو 40% من التبليغات)، لا تتيح النُّظم معرفة إلى أيّ حدّ كانت معالَجة اللجنة للشكوك في نزاهة الانتخابات شاملةً، وما إذا كانت كلّ الحالات التي تتطلّب فحصًا معمّقًا قد فُحصت كما ينبغي. بهدف اتّخاذ القرارات في المستقبل حول الحاجة إلى إنشاء منظومة إشراف على نزاهة الانتخابات، وحول نطاقها المناسب - إذا أُقيمت – يجدر على لجنة الانتخابات أن تُجري فحصًا شاملًا لفعاليّة المنظومات التي عملت في انتخابات الكنيست الـ 22، الـ 23، والـ 24، وأن تفحص الجدوى منها مقابل تكلفتها.

أشارت الرقابة على موضوع **أنظمة منع تبييض الأموال في إسرائيل** إلى أنّ دفعات بقيمة مئات مليارات الشواقل تُدفَع كلّ سنة للقطاع الحُكومي، غير مدرَجة في نظام تبييض الأموال. كما تبيّن أنّه بالرغم من أن المعلومات الإحصائيّة الشاملة هي المعلومات الوحيدة التي تنقلها سلطة منع تبييض الأموال اليوم بشكل مباشر إلى الجهات التنظيميّة بهدف الرقابة، الّا أنّها نُقِلت في السنوات الأخيرة إلى 50% من الجهات التنظيميّة، ولم يتمّ ذلك كلّ سنة. هناك ادّعاءات تُفيد أنّ الجهاز المصرفي يُقصي ماليًا، ولو بشكل جزئيّ، أعمال جهات تُقدّم خدمات ماليّة، وشركات فينتك (التكنولوجيا الماليّة)، وشركات المتاجرة بالعملات المُشفّرة. هذا الإقصاء، إن صحّ، يمكن أن يؤدّي بالقطاعات التي تمارس نشاطًا ماليًّا بالعملات المشفّرة وشركات التكنولوجيا الماليّة إلى نقل نشاطها إلى خارج حدود إسرائيل، بكلّ ما في الأمر من معنى، أو إلى ممارسة نشاطات غير مُبلّغ عنها تؤدي إلى توسيع نطاق تبييض الأموال ورأس المال الأسود في إسرائيل. كما تبيّن أنّه إلى جانب الإجراءات التي يتوجّب على الدولة والهيئات الماليّة اتّخاذها للحفاظ على متانة نظام منع تبييض الأموال وتعزيز نجاعته، بما يتلاءَم مع المقاييس الدوليّة، يتوجّب فحص الأنظمة باستمرار من وجهة نظر الزبائن على أنواعهم والعمل على تحسين الأنظمة وتنجيعها بروح القرارات الحكوميّة القديمة بشأن التنظيم الحكيم، نشاطات الحكومة منذ عام 2021 لتخفيف أعمال التنظيم، وقانون مبادئ التنظيم. يوصى بأن تولي الجهات المعنيّة - كلّ واحدة في مجال صلاحيّتها وبالتنسيق بينها - اهتمامًا خاصًّا لتوفير الشروط المناسبة لتطوّر مجال العملات الرقمية (المشفّرة)، التي يُقدَّر حجم تداولها العالمي بـ 2.5 إلى 3 تريليون دولار، ومجالات ماليّة مبتكرة أخرى، وللرقابة الفعّالة على قطاع مقدّمي الخدمات الماليّة في المجالات عالية المخاطر نسبيًا. يُقترَح أيضًا العمل على تنظيم الديون، القوانين، وآليّات الرقابة، بتوجة قائم على حجم المخاطرة، حتى لا تتحوّل الدفعات للقطاع العامّ إلى آليّة لتبييض الأموال.

لدى 830,000 شخص بالغ في إسرائيل تسجيلات في سجلّات الشرطة بسبب ملفّ جنائي فُتح ضدّهم. إنّ قرار سلطات تنفيذ القانون والنيابة بشأن أسباب إغلاق ملفّ جنائي يمكن أن يؤدّي إلى تقليص فرص الشخص لإعالة نفسه وإلى تلطيخ سُمعته الحسنة. فحصَ مكتبنا موضوع **معالجة الشرطة**

والنيابة لمسألة إغلاق الملفّات الجنائية، وقدّم نتائج تتطلّب فحص سلطات تنفيذ القانون والنيابة بشأن مدى استخدام أسباب وحيثيّات الإغلاق المختلفة. على سبيل المثال، بلغ عدد ملفّات المشتبَه بهم التي أغلقتها الشرطة والنيابة عام 2020 بداعي "نقص الأدلّة" نحو 55,000. ومن المستحسن أن يُجرى الفحص المذكور أيضًا على ضوء تحديث تعليمات النائب العام للدولة من سنة 2018، الذي يهدف، ضمن أمور أخرى، إلى تقليص عدد الملفّات التي تُغلَق بداعي "نقص الأدلّة". مع الأخذ بعين الاعتبار لقرينة البراءة التي تحقّ للمشتبَهين الذين تقرّر إغلاق ملفّ التحقيق ضدّهم، وإلغاء إمكانيّة محاكَمة مَن يدّعي المشتكون أنّه أضرّ بهم، يوصى بأن تعمل سلطات تنفيذ القانون والنيابة على تصحيح العيوب التي تُبيّن وجود عقبات أمام المُشتبَه بهم وأمام المُشتكين الراغبين بتقديم التماسات على القرار. كما ويُقترَح تعيين جهة واحدة يمكن أن يتوجّه إليها المُشتكون أو المشتبَه بهم بهدف تقديم الالتماسات والتحفّظات، أيضًا بشكل مُحوسَب.

فحص مكتبنا، لأوّل مرة، موضوع **منع أعمال الاختلاس في المكاتب الحكوميّة وفي الشركات الحكوميّة**. نطاق النشاط المالي للمكاتب الحكوميّة والشركات الحكومية، طابع هذه الهيئات، تركيبها، وعدد العاملين الكبير فيها - كلّ هذه العوامل تُعرّضها لمخاطر الاختلاس. يُقدَّر الضرر السنوي الناتج عن مخالفات الاختلاس في إسرائيل بنحو 6 - 9 مليار شيكل. تُشير نتائج هذه الرقابة إلى عيوب في مجال منظومة إدارة المخاطر لمنع الاختلاس ومجال نُظم المعلومات. كما ويظهر وجود عيوب في تطبيق ضوابط تشغيليّة في هذه المجالات: الموارد البشريّة والأجور، المشترَيات والمخزون، الجباية ووسائل الدفع. تبيّن أنّ 82% من المكاتب الحكوميّة والشركات الحكوميّة (بالمتوسط) لا تستخدم تقنيّات مبتكَرة لمواجهة أعمال الاختلاس. لمنع أعمال الاختلاس، ثمّة حاجة إلى تطبيق إجراء شامل ومُركَّب يتضمّن ترسيخ ثقافة تنظيميّة لائقة، رفع الوعي حول الموضوع بين العاملين في المؤسّسة، التشخيص المبكّر للمخاطر ونقاط الضعف في أنظمة المؤسّسة، بلورة برنامج متكامل لمنع أعمال الاختلاس وترسيخ نُظم رقابيّة ومنظومات خاصّة لتقليل المخاطر. يُعتبَر هذا الإجراء جزءًا من المعايير المُتعارَف عليها، والتي طُوّرت في العقود الأخيرة لغرض إدارة المخاطر على مستوى المؤسّسة. يتوجّب على الوزارات والشركات الحكوميّة، وكذلك المحاسب العامّ وسلطة الشركات الحكوميّة، تقديم الردّ على الاستنتاجات والتوصيات المطروحة في هذا التقرير، وعليها أيضًا استخلاص العِبر من العيوب المذكورة فيه، والعمل على تصحيحها. **من الجدير بالذكر أنّ التقرير يتضمّن أيضًا أعمال رقابة عينيّة لموضوع منع الاختلاس في سلطة أراضي إسرائيل**.

في عام 2021، بلغ عدد الأطفال الرضَع في إسرائيل نحو 286,700 رضيع، من سنّ الولادة وحتى ثلاث سنوات. تُبيّن الأبحاث أنّ الاستثمار في العناية بصغار السنّ وتربيتهم في مرحلة الطفولة المبكّرة يوفّران استثمار الأموال العامّة على المدى البعيد، ويؤدّيان إلى عائد مرتفع نسبيًّا، خاصّةً بالنسبة للرضّع الذين ينتمون إلى عائلات في حالة اجتماعيّة-اقتصاديّة متدنّية. بيّنت الرقابة على موضوع **رعاية الرضّع وتربيتهم في مراكز الرعاية النهاريّة والحضانات** أنّه رغم كون تربية الرضّع مرحلةً حاسمة من أجل توفير الفرص المتكافئة، إلّا أنّ الوضع على أرض الواقع يبيّن أنّ التوزيع الجغرافي وآليّة الدعم المُتاحة للأطر المُعترَف بها رسميًّا، والتي تخضع فيها الأسعار للرقابة وتُمكّن أيضًا من دعم أقساط التعليم، لا يُساعد العائلات التي تعاني من حالة اجتماعيّة-اقتصاديّة متدنّية على الاستفادة

من هذه الأطر، بل نجد أنّ العديد من الأطر الرسميّة تخدم في نهاية المطاف شرائح سكانيّة قويّة من الناحية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، حيث تحصل هذه الشرائح على خدمات حضانات بسعر مدعوم يقلّ عن سعر السوق للحضانات النهارية في منطقة سكنها. تبيَّن أيضًا أنّه ضمن المؤسّسات المعترَف بها رسميًا، والتي تعنى بنحو 150,000 رضيع، يتبدّل أفراد الطواقم كثيرًا، الأجر الابتدائي للمربّيات - الحاضنات عام 2019 كان بمستوى الحدّ الأدنى - 5,300 شيكل شهريًّا، تأهيلهنّ غير كامل، واللجنة التي تشكّلت لرفع مستوى هذه الأطر لم تُتمّم عملها. كما تبيَّنَ أيضًا أنّ ثمة عبئًا بيروقراطيًا مُلقًى على عاتق أهالي الأطفال فيما يتعلق بإجراءات طلبات تمويل رسوم الدراسة في هذه الأطُر. فقد طُلب من الأهل في نحو 80% من طلبات تمويل الرسوم الدراسيّة للأولاد في هذه الأطر أن يقدّموا خمسة مستندات أو أكثر، بل وطُلب من أهالي نحو 3,600 طفل تقديم 25 مستندًا أو أكثر. يوصى بأن يفحص قسم الحضانات النهاريّة، بالتعاون مع وزارة الماليّة، نموذج التمويل على خلفيّة تأثير قانون الإشراف الجديد على سوق الحضانات، وذلك من أجل تمكين المزيد من العائلات التي تعيش في ظروف اجتماعيّة-اقتصاديّة متدنّية من منح أولادها أطر رعاية وتربية نوعيّة في الفترة العمريّة من سنّ الولادة حتى ثلاث سنوات. كما يوصى أيضًا بأن تفحص وزارة التربية والتعليم، التي يُفترَض أن تنتقل إليها مهمّة معالجة مجال الحضانات اليوميّة (وفق قرار الحكومة من كانون الثاني 2022)، طرقًا لتحفيز مراكز الرعاية في البلدات والأحياء التي تنتمي إلى عناقيد اجتماعيّة-اقتصاديّة متدنّية، وأن تدعمها كي تتمكّن من استيفاء شروط قانون الإشراف الجديد - الذي يطبّق عليها الإشراف وتنفيذ القانون الناتجَين عنه - ولتقديم تربية ورعاية أفضل للرضّع الذين يحتاجون إليهما. أخيراً، يقع على كاهل وزارة التربية والتعليم، التي ينتقل لمسؤوليّتها هذا المجال، وعلى كلّ الجهات المعنيّة الأخرى - ذراع العمل، مجلس الطفولة المبكّرة، ووزارة الماليّة - تحقيق التغيير الاستراتيجي المطلوب مع تطبيق قانون الإشراف الجديد وأنظمته وانتقال النشاط الأساسي لقسم الحضانات النهاريّة الى وزارة التربية والتعليم - تغيير يهدف إلى تحقيق القفزة المطلوبة في نوعيّة التربية والرعاية اللتَين تُقدَّمان للرضّع من سنّ الولادة وحتى ثلاث سنوات، وخصوصًا الرضّع لعائلات تعاني من حالة اجتماعيّة-اقتصاديّة متدنّية.

إحدى المهامّ المركزيّة التي تقع تحت مسؤوليّة وزارة التربية والتعليم هي تخصيص ميزانيّة لتطوير المدارس وبنائها من موازنة الدولة عبر السلطات المحليّة. تخصّص الوزارة ميزانيّات لبناء مؤسّسات تربويّة جديدة، تجديد المباني القائمة، والمشاركة في تمويل مبانٍ قابلة للنقل ومبانٍ مُستأجَرة للمؤسّسات التربوية إذا دعت الحاجة. أظهرَت الرقابة على موضوع **تطوير المؤسّسات التربوية - البناء الجديد وتوسيع المباني القائمة** أنّه في نهاية 2020، كان هناك نقص بأكثر من 10,200 صفّ دراسيّ في المدارس ورياض الأطفال - زيادة عن سنة 2017، التي بلغ النقص فيها قرابة 7,500 صفّ. تكشف هذه الرقابة جانبًا خاصّا يتعلّق بالفجوات الاجتماعيّة في إسرائيل. فالفجوات بين السلطات المحليّة في العناقيد الاجتماعيّة-الاقتصاديّة المرتفعة وتلك التي في العناقيد الاجتماعيّة-الاقتصاديّة المتدنّية، لغير صالح الأخيرة، تظهر بوضوح في الجوانب المختلفة المتعلّقة ببناء صفوف دراسيّة - في مدى النقص في الصفوف، متوسّط عدد الطلّاب في الصفّ، نسبة استغلال الميزانيّة المخصّصة لبناء الصفوف، وبناء مساحات تعلُّم حديثة ومُبتكَرة. في المقابل، فإنّ الجزء الأكبر من ميزانيّة بناء صفوف كمبانٍ

مؤقّتة (85%) خُصِّص للبلدات في العناقيد المنخفضة نسبيًا (1 - 6). السبب الرئيسي للفجوات هو أنّ السلطات المحليّة التي تنتمي إلى العناقيد المنخفضة تستصعب استغلال الميزانيّات المُخصصة لها من وزارة التربية والتعليم لبناء الصفوف. نتيجةً لذلك فأنّ السلطة المحليّة في العنقود الاجتماعي-الاقتصادي المرتفع يمكنها أن تعرض على التلميذ، عدا عن الخدمات الموحّدة والمُلزمة، بُنًى تحتيّة ماديّة وبيئة دراسيّة أفضل: مؤسّسة مبنيّة بمستوى أعلى، ذات مساحات أكبر ومعدّات أفضل، ومحيط تعليمي وبيئي أرقى - موارد لا يمكن للسلطة في عنقود اجتماعي-اقتصادي متدنٍّ أن توفّرها لطلّابها. يوصي مكتب مراقب الدولة وزارة التربية والتعليم بصياغة سياسة لسدّ النقص في الصفوف على مدى عدّة سنوات حتى يتم سدّ النقص بالكامل، بما في ذلك توفير حلول دائمة بدل الغرف الصفيّة المؤقّتة. يوصى أيضًا بأن تأخذ الوزارة بالحسبان صعوبة استغلال السلطات المحليّة في العناقيد الاجتماعيّة-الاقتصاديّة المتدنّية للميزانيّات المُخصصة لها لبناء الصفوف. هكذا تزيد الوزارة احتمال أن يكون الطلّاب في المدارس التي تقع ضمن نطاق هذه السلطات في نقطة انطلاق متكافئة مع الطلّاب في المدارس التي تقع ضمن نطاق سلطات أخرى، ويضمن لهم فرصة متساوية. كما ويوصي مكتب مراقب الدولة وزارةَ التربية والتعليم بفحص الطريقة التي طبّقت فيها القرارات الحكوميّة المتعلّقة بخفض الاكتظاظ في الصفوف خلال السنوات الـ 13 الأخيرة: تحليل الاحتياجات وفق المراحل التعليميّة، التصنيف الاجتماعي-الاقتصادي للسلطة، والوسط الذي تنتمي إليه المدرسة؛ بلورة خطّة عمل متعدّدة السنوات لتطبيق القرارات الحكوميّة؛ ومنح أفضليّة لتخصيص الميزانيّات لبناء الصفوف الجديدة في السلطات المحليّة التي تُعاني مدارسها من معدّل اكتظاظ أعلى.

يعتبَر البَيض مصدرًا للبروتين الحيواني في الغذاء البشري، ويصل الاستهلاك السنوي المتوسّط للفرد في إسرائيل نحو 250 بيضة. يخضع قطاع إنتاج البيض في إسرائيل لسياسات تخطيط رسميّة ويمكن إنتاج وتوزيع البيض فقط بحسب الحصّة المُخصصة لكل مُربّي دواجن. اتّخذت الحكومة عامَيّ 2007 و- 2010 قرارات تتعلّق بأقنان وضع البيض، تنصّ على تقديم مساعَدة من خلال مِنَح لمُربّي الدواجن لغرض القيام باستثمارات ماليّة في مجال البَيض المُعَدّ للأكل، بهدف إخراج أقنان وضع البيض من مراكز البلدات. وفي آب 2021، اتّخذت الحكومة قرارًا آخر يُلغي نظام الحصص في مجال وضع البيض، لكنّه لم يُنفَّذ بعد. بيّنت الرقابة على موضوع إنتاج البَيض في إسرائيل - تطبيق الخطّة الإصلاحيّة في أقنان وضع البيض أنّ 71% من أقنان وضع البيض في إسرائيل أُقيمت في خمسينات وستّينات القرن العشرين، خصوصًا في منطقة الشمال. منذ عقود لا تلتزم أقنان الدجاج في إسرائيل بالمواصفات المُلزمة التي حُدّدت في أحكام القانون في مجالات الترخيص، التخطيط والبناء، والصحّة العامة، وهي لا تستوفي المطالب المُتعارَف عليها في الدول المتقدّمة بالنسبة لجودة حياة الدجاج البيّاض. 76% من الدجاج البيّاض موجود في أقنان - أقفاص حيث المساحة المخصصة للدجاجة الواحدة فيها هي نحو 400 سنتيمتر مربّع فقط، مقارنةً بالأقنان في أوروبا، التي تنصّ المواصفات فيها على 750 سنتيمترًا مربّعًا. أقنان كثيرة موجودة في مراكز البلدات، وتعتبَر مخاطر بيئيّة تضرّ بإمكانيّات تطوير البلدات وبجودة حياة سكّانها. في أقنان الشمال، المكتظّة أكثر من الأقنان في باقي أجزاء البلاد، نسبة الإصابة بمعظم أمراض الدواجن الشائعة في إسرائيل أعلى بشكل ملحوظ من نسبة الإصابة بهذه الأمراض في الأقنان في باقي أرجاء البلاد. يؤكّد انتشار إنفلونزا الطيور أواخر عام 2021 على صعوبة

عزل مركز تفشّي المرض بشكل ناجع لمنع تفشّي إنفلونزا الطيور بين الأقنان. إضافةً إلى ذلك، بسبب سياسة الحصص المُعتمَدة في هذا المجال، فإنّ سعر البيضة في البلاد يعتبَر من الأغلى في العالم، رغم أنّ الحكومة تُشرف على الأسعار. على سبيل المثال، متوسّط سعر كرتونة 12 بيضة متوسّطة الحجم في إسرائيل هو 12.96 شيكل، مقابل 9.17 شيكل في دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية - **OECD** (دون إسرائيل)، و- 7.52 شيكل في الولايات المتّحدة. المستهلِك الإسرائيلي هو الذي يتحمّل عبء الثمن المرتفع. على وزارة الزراعة مواصلة التعاون مع وزارة الماليّة لإزالة العقبات التي تحول دون تطبيق الخطّة الإصلاحيّة، بما في ذلك ما يتعلّق بتخصيص الميزانيّات، التخطيط، ووضع المعايير المقبولة. بما أنّ جزءًا لا بأس به من أقنان وضع البيض القديمة موجود في شمال البلاد (71% من أقنان وضع البيض في إسرائيل و- 65% من مجمل مربّي الدواجن هم في بلدات الشمال)، يجب البتّ في الأمور المرتبطة بالجوانب التشغيليّة الناجمة عن تبنّي الخطط الإصلاحيّة والعمل على توفير الحلول الملائمة لها.

توسيع حجم سلّة الخدمات الصحيّة يسمح بإضافة أدوية وتكنولوجيات متطوّرة جديدة للسلّة بتمويل من الدولة. يعتبَر تحديد الأولويّات في الطلبات المقدَّمة لسلّة الخدمات الصحيّة قرارًا أخلاقيًّا شائكًا ومعقدًا. كلّ طلب هو مهمّ، لكن بسبب قيود الميزانيّة، لا يمكن إدراج جميع الأدوية والتكنولوجيات المطلوبة ضمن سلّة الخدمات. على ضوء نتائج الرقابة على موضوع **توسيع سلّة الخدمات الصحيّة - إضافة أدوية وتكنولوجيات**، يوصى بإجراء تعديلات وتحسينات في إجراءات توسيع السلّة، بحيث تؤدّي إلى استغلال أمثل لميزانيّة سلّة الخدمات الصحيّة التي تحقّ للجمهور. على ضوء النتائج التي توصّل إليها هذا التقرير، ولكون لجنة السلّة تعمل منذ أكثر من 20 سنة دون إنجاز تقارير رقابة لعملها، من المهم جداً أن يفحص مجلس الصحّة ووزارتا الصحّة والماليّة مجمل نشاط اللجنة، من أجل تحسين أدائها، وكي يتمكّن متلقّو العلاج من الاستفادة إلى أقصى حدّ من الخدمات الصحيّة التي تتضمّنها السلّة.

أشار الفصل الذي يُعالج **صيانة شقق عميدار - الشركة الوطنيّة للإسكان في إسرائيل م.ض.** إلى أنّ عميدار تُدير معظم شقق الإسكان العامّ (نحو 38,000 من نحو 50,000). نحو 75% من هذه الشقق بُني قبل أكثر من 40 سنة، ويسكنها مواطنون ينتمون إلى شريحة المستوى الاجتماعي-الاقتصادي المتدنّي في إسرائيل. ينظّم اتّفاق إدارة عميدار مع وزارة البناء والإسكان طريقة إدارة منظومة الشقق، وضمن ذلك مسؤوليّة الشركة عن صيانتها لضمان حقوق وواجبات الساكن المُستحقّ، وفق قانون وأنظمة حقوق الساكن في الإسكان العامّ، 1998. ضمن نشاطاتها لصيانة الشقق، تُجري عميدار، عبر مُتعهّدين خارجيّين، أعمال صيانة دوريّة، ترميمات عميقة، وترميمات قبل السكن. خلال الرقابة على هذا المجال، والتي فحصت ما جرى فيه بين عامَيّ 2018 - 2020، تبيّن أنّ عميدار قامت بالكثير من الأعمال التي تضمّنت أعمال صيانة وإصلاح عيوب في نحو 27,600 شقّة وترميم نحو 6,800 شقّة، لكنّ معالجتها للمسألة بحاجة إلى تحسين. على وزارة البناء والإسكان وعميدار العمل على تصحيح العيوب من أجل ضمان مستوى لائق من الشقق في الإسكان العامّ.

إنّ متابعة إصلاح العيوب التي تبيّنت في تقارير سابقة هي أداة هامّة تهدف إلى التأكّد من أنّ الهيئات المُراقَبة قامت فعلًا بالمطلوب منها. لذلك عملنا على توسيع نطاق رقابة المتابَعة وتطوير أساليب القيام

بها. في هذا التقرير تُعرَض نتائج ثمانية أعمال رقابة متابَعة: **تخطيط وإدارة الموارد البشريّة في وزارة الخارجيّة؛ تشغيل عاملين محلّيّين في الهيئات الممثلة لإسرائيل في خارج البلاد؛ معالجة مخالَفات الانضباط في الخدمة العامّة؛ "لواء يهودا والسامرة " في شرطة إسرائيل؛ تطبيق الخطط الإصلاحيّة وتقليص الفجوات في التربية لسنّ الطفولة المبكرة؛ المنظومة الطبيّة لمعالجة السجناء في مصلحة السجون؛ اهتمام الدولة بالمسنّين الذين يحتاجون الى رعاية تمريضيّة والذين يمكثون في بيوتهم؛ مركّبات الأمن في بلدات المواجهة في الألوية العسكريّة**.

التقرير واسع وشامل لمواضيع كثيرة ومتنوّعة، ولا تتطرّق هذه المقدّمة سوى إلى عدد قليل من الفصول التي يتضمّنها. يفتح كلّ فصل من فصول التقرير أمام الجمهور وصنّاع القرار نافذة لمشاهَدة نشاط الهيئات المُراقَبة. مما يساعدنا على ضمان جودة الخدمات العامّة في دولة إسرائيل ويُسهم إسهامًا كبيرًا في زيادة النجاعة، التوفير، والنزاهة في الهيئات المُراقَبة، وفي المحافظة على قواعد الإدارة السليمة.

يتطلب إعداد التقرير جهودًا كبيرة من العاملين في مكتب مراقب الدولة، الذين دأبوا على إعداده بأعلى مستويات المهنيّة، الشموليّة، الإنصاف، والدقّة، والذين يقومون بواجبهم العام إيماناً بالرسالة التي يحملونها. أقدّم لهم جزيل الشكر.

من واجب الهيئات المُراقَبة أن تعمل بسرعة ونجاعة على تصحيح العيوب التي طُرحت في هذا التقرير من أجل تحسين القطاع العامّ في إسرائيل، وبالتالي تحسين جودة حياة سكّان الدولة.

متنياهو أنجلمان

مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

القدس، أيّار 2022